

مع عملية انتخابات ناجحة، فرصة للسياسيين للاستجابة لمشاكل المواطنين

تونس- تمثل إدارة الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية التونسية التي اتسمت بالمصادقية إنجازاً مهماً وإيجابياً، يساهم في تعزيز عملية الانتقال الديمقراطي الواعدة في البلاد، وفقاً للملاحظات الأولية التي صدرت عن البعثة الدولية للمعهد الديمقراطي الوطني.

وأشار المعهد الديمقراطي الوطني في بيانه الأولي إلى أنّ هيئة الانتخابات عملت على تحسين الإجراءات المعتمدة منذ الانتخابات التشريعية بشكل ينم عن احترافيتها ومهنتها. ووفقاً للمعهد الديمقراطي الوطني، عبر التونسيون والتونسيات عن ثقتهم بالعملية الانتخابية من خلال المشاركة الكبيرة في انتخابات يوم 23 نوفمبر كناخبين وملاحظين على السواء، والتي منحت المواطنين التونسيين الفرصة الأولى في تاريخ البلاد لاختيار رئيسهم بحرية.

وقالت آنا غوميز، عضو البرلمان الأوروبي من البرتغال وإحدى قيادات بعثة الملاحظة الدولية: "ألهمني الإنجازات التي تحققت حتى اليوم، بالإضافة إلى مشاركة التونسيين في مختلف جوانب العملية الديمقراطية: من أحزاب سياسية، وإدارة الانتخابات، والمجتمع المدني". وأضافت أن هذه العملية الطويلة ستستمرّ من خلال مثابرة التونسيين اللافتة؛ كما ويجدر بالمجتمع الدولي أن يظهر التزامه ودعمه لها.

وأضافت أوليفيا شو، العضو السابق في البرلمان الكندي، وإحدى قيادات البعثة: "اليوم، وبشكل خاص بالنسبة للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، يجب أن يقوم المترشّون الرئاسيون والمجتمع المدني بإشراك الشباب فعلياً في كامل مراحل العملية لتستمرّ مشاركتهم لسنوات لاحقة".

من جهته، قال النائب الأميركي عن الحزب الديمقراطي في ولاية كارولينا الشمالية، دايفيد إ. برايس: "ما إن يتمّ الإعلان عن النتائج، لا بد للمسؤولين المنتخبين من تحمل مسؤولية التأكد من تلبية أعمالهم لتطلّعات المواطنين، سعياً لتحقيق تغيير إيجابي

وإثبات أنّ الديمقراطية قادرة على تحقيق النتائج المرجوة". وأضاف أنه يجب أن يعبر القادة السياسيون عن استعدادهم المستمر لإشراك الناخبين في القضايا، وجعلهم جزءاً من العملية السياسية على المدى الطويل.

وأطلق المعهد الديمقراطي الوطني بعثته الدولية لملاحظة الانتخابات من خلال نشر ملاحظين على المدى الطويل أواخر شهر جوان، عند بداية فترة تسجيل الناخبين، ثم استقبل بعثةً مشابهة لملاحظة الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر. وشارك في بعثة ملاحظة الانتخابات الرئاسية أربعة وستون ملاحظاً يمثلون 27 دولة.

وقبل تنظيم الدورة الثانية من الانتخابات، يقدم المعهد عدة توصيات، تتمثل في: أن يقوم المترشّحان بصياغة برامج واضحة من أجل إشراك المواطنين بشكل أفضل، لا سيّما الشباب منهم؛ وأن تعقد وسائل الإعلام مناظرات تلفزيونية بين المترشّحين؛ وأن توضح هيئة الانتخابات شروط تمويل الحملة لضمان تكافؤ الفرص بين المترشّحين؛ وأن تبذل هيئة الانتخابات جهوداً إضافية لتتقيف الناخبين بعملية التصويت وحثّهم على المشاركة في الموعد الانتخابي المقبل.

والمعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية وغير منحازة وغير حكومية، تعمل في سبيل دعم وترسيخ المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال مشاركة المواطنين، وتعزيز ثقافة الانفتاح والمساءلة في مؤسسات الحكم. لمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على الموقع الإلكتروني www.ndi.org

للمزيد من المعلومات:

في تونس، غابي سيناوي، gseyay@ndi.org، +216 92 18 34 69

في واشنطن، كاثيري غست، kgest@ndi.org، +1 202-728-5355